المشاركة السياسية للشباب وإشكالية تحديث النخب في المجتمعات القبلية: دراسة ميدانية للانتخابات الجماعية بالمغرب سنة 2015 "جماعة الطرفاية أنموذجاً"

Political participation of young people and problematic modernization of elites in tribal societies: a field study of local elections in Morocco in 2015 "Tarfaya community as a model"

د. مصطفى عبدي، كلية الحقوق، جامعة الحسن الأول، سطات-المغرب

Dr. Moustafa AABDI, Faculty of Law, Hassan I University, Settat, Morocco

ملخص: تخضع المجتمعات القبلية إلى معايير ومحددات يتحكم فيها أعيان هذه البنيات الاجتماعية العتيقة، فتصبح المشاركة السياسية للشباب محكومة بالمنطق القبلي المبني على رابطة الدم وإرادة ومصالح الأعيان المعمرين، فيفضي هذا الوضع إلى إبطاء تجدد دورة النخبة بما يضمن مصالح ومكانة النخب التقليدية المهيمنة، وإلى إقصاء نخب شابة تحمل أفكاراً حداثية، فينعكس هذا سلباً على العملية الديمقراطية فيفضي إلى تفاقم ظاهرة عزوف الشباب عن الانخراط في تدبير الحياة السياسية في المجتمعات القبلية، وكنتيجة لذلك تتمكن النخب التقليدية من إعادة إنتاج نفسها في شكل نخب شابة تشكل امتداداً لأفكارها وتمثلاتها وتحصين مكتسباتها وتكريس نفوذها وتسلطها.

الكلمات المفاتيح: النخب، مشاركة الشباب، القبلية، الانتخابات، العزوف.

Abstract: Tribal societies are subject to criteria governed by the notables of the old social structures, so that the participation of young people is governed by tribal logic which is based first and foremost on blood ties and the interests of dignitaries and owners of 'money. In this way, young people are excluded from the democratic process and increase political reluctance, in exchange for the reproduction of an elite group of young people, which is an extension of the traditional tribal elite which guarantees that they will benefit from the income which are granted to it by the State to reinforce its hegemony and its domination.

Keywords : Elites: youth participation, tribalism, elections, abstention.

مقدمة

عرفت الانتخابات الجماعية/المحلية ل 4 شتنبر 2015 مشاركة فئة الشباب كمرشحين من أجل المساهمة في تدبير الشأن المحلي للجماعات التي ينتمون إليها، فكانت هذه المشاركة مكثفة حيناً وضئيلة حيناً أخرى، حيث يعزى هذا الاختلاف في نسبة مشاركة الشاب إلى تمايز المناطق واختلاف بنياتها الاجتماعية.

إذا نظرنا إلى بنية المجتمعات القبلية، سنجد أن منطق القبيلة هو الذي يسود خلال الانتخابات بمختلف مستوياتها (المجالس الجماعية، الجهوية، الإقليمية، الغرف المهنية، والتشريعية)، وعلى هذا الأساس فإن أعيان القبائل/العشائر في مثل هذه المجتمعات ظلت لمدة طويلة وما زالت مسيطرة على المشهد السياسي والحزبي والتمثيلي.

مدينة الطرفاية جنوب المغرب لم تكن استثناء من هيمنة وتحكم القبيلة في وصول الشباب إلى مراكز القرار المحلي والجهوي وحتى الوطني، في مقابل إقصاء شباب آخرين ذوي كفاءات ومستويات علمية وتدبيرية عالية تؤهلهم إلى تسلم مهام قيادة وتدبير التنمية في المجتمعات المحلية، كما أن هذا النوع من الهيمنة يضعف من إقبال مشاركة الشباب كمرشحين في الانتخابات بسبب تحكم النخب التقليدية المتمثلة في شيوخ وأعيان القبائل في المشهد السياسي والواقع الانتخابي، وبالتالي تضيق دائرة المشاركة أكثر فأكثر من خلال الترويج لفكرة المنطق القبلي على حساب التمثيلية السياسية وفق قواعد وأسس الديمقراطية المتعارف عليها بمباركة الأحزاب السياسية وانخراطها في تكريس المنطق القبلي.

إشكالية الدراسة:

مفهوم النخبة الذي شكل جدلاً فكرياً واسع النطاق إبان ظهوره، تحكمه معايير ومحددات تختلف من بنية اجتماعية إلى أخرى، ففي المجتمعات التي يسودها المنطق القبلي تبادر النخب العتيقة إلى تطويق دائرة النخبة والتحكم فيها حتى لا تنبثق نخب جديدة تحمل تمثلات وأفكار يمكن أن تحدث تغييراً في التصور السائد لتدبير الشؤون الداخلية لهذا النوع من التجمعات البشرية، فتعمل على تكريس هيمنتها خلال الانتخابات المحلية في المناطق التي يقطن فيها أغلب أفرادها وتابيعهم، وتحرص النخب التقليدية في المجتمعات القبلية إلى إبراز وتقديم نخب شابة جديدة من حيث الشكل والمنظر وعتيقة من حيث الأفكار والتمثلات، ولا تحمل مشاريع للمساهمة في تدبير الشؤون المحلية، إذ تشكل أفكار وتصورات النخبة الشبابية نسخة طبق الأصل لتفكير النخبة التقليدية المهيمنة، لذلك نجد هذه الأخيرة تحرص على كسب العملية الانتخابية بشتى الوسائل والطرق، وتعبئ كل إمكانياتها وتسخر جميع علاقاتها لحجز مقاعد المجالس المحلية لأنفسهم وللنخب الشابة التي يختارونها، ومن هنا تنبثق الإشكالية المحورية للدراسة التي نتساءل فيها عن إلى أي حد تشكل المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات المحلية فرصة لبروز نخب شابة واعية وقادرة على تدبير الشأن المحلي في المناطق

التي يسود فيها المنطق القبلي ويتحكم انطلاقاً من دراسة حالة جماعة الطرفاية خلال الانتخابات المحلية التي أجريت سنة 2015؟

أسئلة الدراسة:

للإجابة عن إشكالية مشاركة الشباب في الانتخابات الجماعية ل 4 شتنبر وإشكالية تجديد النخبة المحلية في المناطق التي تعرف فيها القبيلة كبنية اجتماعية ومجتمعية سائدة ومتحكمة، قمنا بإجراء دراسة لواقع مشاركة فئة الشباب كمرشحين في الانتخابات الجماعية بمدينة الطرفاية، وذلك من خلال إجراء مقابلات مع بعض الشباب الذين شاركوا كمرشحين في الانتخابات الجماعية لمعرفة أسباب الفشل، وأسباب النجاح في الانتخابات، وكيف تم استيعابهم من قبل النخبة المحلية التقليدية؟ وما هي كيفية تشكل النخبة المحلية في المجتمعات القبلية؟ وكيف تتم دورة النخبة المحلية التي تدبر الشأن المحلي عبر وسيلة ديمقراطية حديثة تتجسد في الانتخابات؟ وما مدى أحقية فئة الشباب في تدبير الشؤون المحلية واختراق النخبة المحلية التقليدية؟، وإلى أي حد ستكون المشاركة فعالة وناجحة بمعزل عن المنطق القبلي؟ وكيف تدير النخب التقليدية المتشبعة بالمنطق القبلي الانتخابات المحلية لتضمن فوز الوجوه الشابة التي باركت ودعمت مشاركتها في العملية السياسية؟

منهج الدراسة:

سنعتمد المنهج الوصفي التحليلي في الشق الأول من الدراسة الذي خصصناه للإطار النظري العام للنخب ودورة تجددها، كما اعتمدنا في الشق الميداني على المقابلة الشخصية التي تعتبر استبياناً شفويا وتعني الالتقاء بعدد من الناس وسؤالهم شفوياً عن بعض الأمور التي تهم الباحث بهدف جمع إجابات تتضمن معلومات وبيانات يفيد تحليلها في تفسير المشكلة أو اختيار الفروض (مروان عبد الحميد ابراهيم، 2000، ص115-121)، إضافة إلى تقنية تحليل المضمون التي سنعمل من خلالها إلى تفكيك وتحليل التصريحات التي أدلى بها المعنيون بالدراسة.

مجال الدراسة:

أنجزت الدراسة بمدينة الطرفاية الواقعة جنوب المغرب على المحيط الأطلسي، وهي مدينة يتشكل مجلسها الجماعي/المحلي من 17 عضواً وعضوة، ويبلغ عدد سكانها حسب الإحصاء العام للسكان والسكنى لسنة 2014 حوالي 8000 نسمة.

عينة الدراسة:

همت الدراسة مجموعة من الشباب الذين لم تتراوح أعمارهم بين 20 إلى 35 سنة من الذين خاضوا تجربة الانتخابات الجماعية كمرشحين لنيل مقعد في المجلس الجماعي/المحلي لمدينة الطرفاية.

أداة الدراسة:

اعتمدنا في الدراسة على مقابلة مجموعة من الشباب الذين شاركوا في العملية الانتخابية التي نظمت بتاريخ 4 شتنبر 2015 كمرشحين، وركزت المقابلة على حزمة من الأسئلة

همت التأطير الحزبي لهؤلاء الشباب وأبرز المعيقات التي واجهت نجاح تجربتهم الانتخابية.

محاور الدراسة:

لمعالجة هذه الدراسة، سنقسم الموضوع إلى محورين: المحور الأول سنعالج فيه مفهوم نظرية النخبة وكيفية تجددها على المستوى النظري، وذلك بالتطرق إلى أهم المدارس والاتجاهات والمفكرين الذين تناولوا مسألة النخب وتجددها، أما المحور الثاني فسنخصصه لدراسة ميدانية عبر إجراء مقابلات لدراسة واقع مشاركة الشباب في الانتخابات الجماعة بالطرفاية وإشكالية تجديد النخبة المحلية.

المحور الأول: مفهوم نظرية النخبة وكيفية تجددها

عرف مفهوم النخبة جدلاً فكرياً واسع النطاق حين تم الاهتمام بدراسته، فتمخض عن هذا الجدل العديد من النظريات التي كان لها فضل كبير في التقعيد المفاهيمي لهذا المصطلح رغم تباين وجهات نظر رواد نظرية النخبة.

1. مفهوم النخبة لغة واصطلاحاً

ورد في لسان العرب لابن منظور لفظ نخب، أي انتخب الشيء، بمعنى اختاره، ونخبة القوم خيارهم. قال الأصمعي: يقال هم نخبة القوم، بضم النون وفتح الخاء (نُخَبة)، وقال أبو منصور وغيره: يقال نخبة، بإسكان الخاء (نُخْبة)، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي (إبن منظور، 2003، ص216). ويقصد بالنخبة في معجم المعاني الجامع: المختار من كل شيء، فنخبة المجتمع تعني: المختارون من المجتمع الذين لهم مؤهلات معينة، بينما تعني سياسة النخبة: سياسة الانتقاء (معجم المعاني).

ظهرت كلمة (Elite) في اللغة الإنجليزية أول مرة في قاموس أوكسفورد سنة 1823 حيث أشارت إلى فئات اجتماعية معينة، إلا أن هذه العبارة عرفت انتشاراً كبيراً في كتابات (Velfredo Pareto) (محمد علي حمود وعلي السعدي ، 2013، ص349). بالمقابل، يفضل البعض مرادفات أخرى لمفهوم النخبة في كتاباتهم مثل (Bottomore) الذي يتحدث عن **"نخبة قائدة"**، و (Wrigh Mills) الذي يوظف **"نخبة السلطة"**، كما أن البعض يستعمل كلمة طبقة، لكن إن كانت هذه المرادفات مجتمعة قد تفضي غالباً إلى المعنى ذاته - أي النخبة-، فإنها تختلف مع مفهوم **"الطبقة المهيمنة"** الذي يتعدى فحواه المعنى الظاهر للنخبة من خلال وجود توافق في المصالح المشتركة بين من يشكلونها، حيث يحدث تعاون بين سلطة بعضهم ونفوذ البعض الأخر (بورون بوركو، 1986، ص553).

إن مفهوم النخبة عند (Velfredo Pareto) يشير إلى الأشخاص الذين يمتلكون مؤهلات وقدرات تمكنهم من التفوق في مجالات عملهم، حيث يتم اعتماد سلم درجات تصاعدي من الأسفل إلى الأعلى لقياس درجة التفوق عند هؤلاء، وفي النهاية تكون النخبة متمثلة في الذين حصلوا على أعلى الدرجات (عبد اللطيف بو علام، السنة الجامعية 2102/2011، ص24)، إذن فالنخبة تحقق نجاحها أثناء قيامها بنشاطاتها، ولا

يمكن الحديث عن النخبة إلا ضمن النشاط الذي تزاوله، وبالتالي تعدد النشاطات يوازيه تعدد النخب (ابراهيم ابراش، 1998، ص115-121).

يرى (Pierre Bourdieu) بأن فرص نجاح الأفراد تتحدد بناءً على المجالات التي تشكل نظام المجتمع التي يجب أن تضم نظام مستدام من العلاقات يتحكم في نجاح أو فشل الأفراد، لذلك قسم المجتمع إلى طبقة مُهَيْمِنَةٌ في أعلى مرتبة بفضل امتلاكها للرأس المال المادي والرمزي، وطبقة مُهَيْمَنٌ عليها غير قائدة وبعيدة عن سلطة اتخاذ القرار داخل المجتمع (عبد اللطيف بو علام، السنة الجامعية 2102/2011، ص26).

النخبة عند (Gaetano Mosca) يطلق عليها اسم **"الطبقة السياسية"**، فاعتمد في تمييزه لها على العدد من جانب، وعلى قدرة ممارسة النفوذ السياسي من جانب آخر، كما عمد إلى التمييز في النخبة بين الشريحة الأولى وبين المجتمع عبر نقل المعلومات بين الطرفين، وخلال مسار الانتساب للنخبة لا بد من اختراق الشريحة السفلى لأن دور هذه الأخيرة هو مساعدة الشريحة العليا في ممارسة أدوارها القيادية المتسعة النطاق داخل المجتمع (عزيزة حاجي، السنة الجامعية 2002/2001، ص7)، فهو يرى بأنه **"يجب النظر إلى أية نخبة باعتبارها تتألف من أولئك الذين يشغلون قمة المواقع في الترتيب الهرمي للقيادة"** (جون سكوت، 2013، ص362)، ويقر بأنه في كل المجتمعات سواء الضعيفة التطور أو الأكثر تطوراً توجد فئتان: الأولى حاكمة وهي دائماً أقل عدداً وأكثر تنظيماً حيث تتمتع بالوظائف السياسية وتحتكر السلطة وتستفيد من فوائدها، والثانية محكومة وهي الأكثر عدداً والأقل تنظيماً (توم بوتومور، 1988، ص7-8).

تأسيساً على بعض الصيغ الماركسية المألوفة التي ترى بأن من له السلطة الحقيقية هو من له رأس المال، أي **"الفاعلون الاقتصاديون المتحكمون بمصير الشركات المتعددة الجنسيات"**، يعتبر بعض دعاة الماركسية الجديدة أن المصالح الرأسمالية العالمية في النظام الليبيرالي تسيطر على الجهاز السياسي للدولة (بورون بوركو، 1986، ص، 555)، وقد اعتبر (Marx Karl) أن القيادة السياسية تعد نتاجاً للطبقة الاقتصادية المتحكمة، غير أن رواد نظرية النخبة وإن كانوا يقرون بالدور المهم للعوامل الاقتصادية، إلا إنهم يعتبرون أن النخبة تستطيع الحكم بالطرق السياسية، ولها القدرة على تحقيق التكيف داخل النظام السياسي (عزيزة حاجي، السنة الجامعية 2002/2001، ص7).

إن التعارض بين موقف ماركس ورواد نظرية النخبة بدا ظاهراً، فالأول قال بحتمية الثورة ورفض النظر إلى النظام السياسي من أعلى إلى أسفل، بينما الجانب الثاني نظر إلى النظام السياسي من أعلى إلى أسفل وأقر بوجود طبقة حاكمة، لكن (Mills) حاول التوفيق بين الطرحين عندما اعتبر **"أن القوة في المجتمع ليست نتاجاً للوضع الطبقي، كما أنها ليست مرتبطة بخصائص الفرد الذاتية ولكنها ترتبط بالمؤسسات"** (عزيزة حاجي، السنة الجامعية 2002/2001، ص12-13)، فميلز (Mills) يعترض على

الماركسية المبسطة في إنكارها لوجود سلطة حقيقية يمارسها السياسيون، كما يعترض على الليبيرالية المبسطة التي تؤيد خضوع الإنسان الاقتصادي للإنسان السياسي (بورون بوركو، 1986، ص556).

يمكن الخروج بتصور حول مفهوم النخبة، وهي أنها مجموعة من الأفراد الذين يمتلكون قدرات إما فكرية أو تنظيمية أو اقتصادية تميزهم في المجتمع وتسمح لهم بقيادة أفراده. فماذا بعد زوال النخب؟ وكيف يمكن أن تتجدد دورتها في مجتمع معين؟

2. الإطار النظري لتجديد النخب

يبدو أن نوعية النخب تختلف باختلاف المجتمعات، فهي تخضع لخصوصية التجمعات البشريات وتتوافق مع سماتها ومميزاتها، ومما لا يدانيه شك أن خصوصية كل مجموعة بشرية تختلف عن مجموعة أخرى. وفي دراسة مفهوم النخب الذي يعرف نظريات عدة تختلف باختلاف المجتمعات التي ينتمي إليها روادها، فإنه لا بد من استحضار ما يعرف ب **"دورة النخبة"**، أو **"الحراك النخبوي"**.

إن النتيجة الحتمية التي تؤكدها نظرية النخبة، هي خضوع الأغلبية لحكم الأقلية، في مقابل أن الديمقراطية تقول بخضوع الأقلية لحكم الأغلبية، فنظرية النخبة تعدت التشكيك بالتحليل الماركسي إلى التشكيك بنظرية الديمقراطية، ليطرح سؤال كيف يمكن التوفيق بين نظرية النخبة ونظرية الديمقراطية (ابراهيم ابراش، 1998، ص67).

حاول بعض منظري النخبة التوفيق بينهما من خلال اعتبار الديمقراطية التي تقول بحكم الشعب بواسطة الشعب وللشعب مستحيلة، ليعطوا مفهوماً حديثاً للديمقراطية واعتبارها **"نظام سياسي تتنافس فيه الأحزاب السياسية على أصوات الجمهور، وتتسم بالتعددية وهو الأمر الذي يسمح للنخب أن تتكون بحرية وتنشئ مزاحمة منظمة بين النخب على مراكز السلطة"** (ابراهيم ابراش، 1998، ص67).

ذهب (Gaetano Mosca) بعيداً جداً لدرجة أنه قد بنى نظرية متكاملة للتاريخ على أساس مختلف النخب الحاكمة (Guy Rocher, 2004, P5-6)، فهو رأى بأن التحولات الاقتصادية أو الثقافية قد تنتج فئات اجتماعية جديدة، فتتزايد أدوارها من خلال تزايد أهمية وحيوية الأنشطة التي يمارسونها بالنسبة للمجتمع، وأن هذه الانشطة قد تسفر عن تغيرات في البنية الاجتماعية، وفي النظام السياسي عندما يكون الوقت مناسباً لذلك (عزيزة حاجي، السنة الجامعية 2002/2001، ص21)، كما يرى بأن النخبة في المجتمعات الحركية التي تكون فيها النخبة مفتوحة تنتقل فيها النخب بشكل طبيعي، لأنها غير محصورة على فئة بعينها، أما في المجتمعات غير الحركية -غير الديمقراطية- التي تكون فيها النخبة منغلقة على نفسها، تكون دورة النخب فيها رديئة وبطيئة (ابراهيم ابراش، 1998، ص25)، وبالتالي تتحول النخبة في هذه المجتمعات إلى الأوليغارشية التي تحيل على تحكم فئة قليلة بفرض آرائها ومواقفها لتكريس سيطرتها في قيادة المنظمات والأحزاب، ومن ثم تضمن ديمومة حكمها، وفي هذا الشأن خلص(Robert Michels) في دراسته حول النزعة الأوليغارشية في الأحزاب

السياسية في أوربا، إلى أن لها أسباب ثلاثة تجعلها تظهر في المنظمات والأحزاب السياسية وهي: خصائصالتنظيم؛ سمات القادة؛ سمات الجماهير (علي أسعد وطفه، ماي 2015، ص28).

أما (Velfredo Pareto) الذي يصف دورة النخب بالدورة التي تحدث بالخصوص عندما تأتي عناصر جديدة للنخب لتكون جزءً منها فيتم جلب آرائهم وشخصياتهم وميزاتهم وأحكامهم المسبقة (Vilfredo PARETO, 1917, P33-34)، فهو يقول بأن عدداً قليلاً من الأفراد هم من يمثل الطبقة العليا، مقابل عدد كبير جداً من الأفراد يشكلون الطبقة السفلى، ومن هنا تتولد اختلالات عديدة وخطيرة، فيتم دفعها لتمتد إلى جميع السكان أو على الأقل الجزء الأكبر منهم، حيث لا تنطبق إلا على جزء قليل من الأفراد، وهنا يضاف اختلال أخر يأتي من حقيقة أننا نستبعد ضمن الأفراد أن تغير دورة النخب يكون في الطبقات العليا، وهذا هو الخلط، وبالتالي ينتج عن تغير الأفراد مع تغير المشاعر بين الأفراد أنفسهم، فمثلاً في الفئة (X) التي لا تزال مغلقة، قد تتغير فيها المشاعر والتعبيرات، لكن إذا كانت الفئة (X) مفتوحة، فإن التغيير يتعين أن يضاف إلى أخر المترتب عن تركيبة الطبقة لهذا التعديل، وهذا التغيير بدوره، يعتمد على سرعة أكبر أو أقل للدورة (Vilfredo PARETO, 1917, P137)، فهو قد اعتبر أن دراسة عناصر مختلفة يجب تصنيفها إلى فئات، فدورة النخب في روما يجب أن تأخذ في الحسبان قواعد المرور من طبقة إلى أخرى والميزات الشخصية للنخبة الجديدة (Vilfredo PARETO, 1917, P55).

يفسر (Velfredo Pareto) دورة النخبة بإحلال نخبة محل أخرى نتيجة لتحولات في نفسية افراد النخبة، فهم يفقدون بعضاً من الرواسب التي كانت تؤمن لهم الفعالية مما يؤدي إلى فسادهم، في حين تصعد نخبة من الطبقة الدنيا تراكمت لديها رواسب الحماسة والفعالية تولد لديها قدرة على الوصول إلى السلطة، وهنا يطرأ تغير على نوع النخبة إضافة إلى تغير عناصرها، فالمجتمع في كل مرحلة ينتج نخبة تعبر عن مصالح الفئة الغالبة في المجتمع، ومن ثم فإن (Wrigh Mills) يتفق مع هذا الرأي، بحيث يعتبر أن نظام التمثيل يدفع الجماهير إلى قبول المصالح الخاصة كونها مصالح عامة (ابراهيم ابراش، 1998، ص46-68).

اتضح بناء على مقارنة الآراء أن تجدُّد النخبة يتم من خلال تطعيمها بنخب وافدة تشكل إضافة للفئة النخبوية من خلال نقل خبرات ومهارات ومميزات جديدة تساعد على تقوية بنيتها وسلطتها، ومن ثم فإن التوالي الذي تعرفه فئة نخبوية معينة، تسفر عنه دواعي اجتماعية هي في الأصل انعكاس لمصالح فئات اجتماعية معينة.

إن الحديث عن النخبة السياسية خصوصاً في الأنظمة الحديثة يتم عبر الانتخابات، فهذه الأخيرة تشكل سبيلاً ديمقراطياً يجسد الإرادة الشعبية للمواطنين، وفي خضم علاقة نظرية النخبة بنظرية الديمقراطية تطفو إلى السطح إشكالية تجديد النخب من خلال

الانتخابات، وهنا أقصد مشاركة الشباب خصوصاً في الانتخابات من أجل الوصول إلى النخبة السياسية المحلية التي تدبر الشأن المحلي.

إن إشكالية المشاركة السياسية للشباب في الانتخابات المحلية تبدو عويصة وصعبة المعالجة لأسباب عدة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بطبيعة ومميزات البنية الاجتماعية التي ينتمي إليها الشباب.

المحور الثاني: واقع مشاركة الشباب في الانتخابات الجماعة بالطرفاية وإشكالية تجدد النخب المحلية

حظيت الانتخابات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015 باهتمام واسع شمل جميع فئات المجتمع، ونذكر هنا على الخصوص الشباب الذي طالما كان عازفاً عن المشاركة السياسية سواء كمرشحين ومصوتين، حيث شهدت نسبة المشاركة في التصويت (53.67 %) على المستوى الوطني، وعلى مستوى مدينة الطرفاية فتجاوزت (80 %)، أما عن نسبة مشاركة الشباب كمنتخبين فكان عدداً غير مسبوق من قبل لهذه الفئة في المدينة موضوع الدراسة التي يطبق فيها نظام الاقتراع الفردي الإسمي.

1. نسبة ترشُّح الشباب في الدوائر الانتخابية:

نسبة مشاركة الشباب الأقل من 35 سنة كمرشحين بلغت (75%) في الدائرة رقم 11، بينما في الدائرة الانتخابية رقم 12 سجلت نسبة (12.5%) وهي أقل نسبة مشاركة لهذه الفئة في جميع الدوائر الانتخابية، أما الفئة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة فقد عرفت أعلى نسبة مشاركة في الدائرة الانتخابية رقم 10 ب (75%)، بينما سجلت (16.67%) في الدائرة الانتخابية رقم 4 وهي أدنى نسبة.

فيما يخص معدل تواجد الشباب أقل من 35 سنة على مستوى جميع الدوائر الثلاثة عشر، فقد وصل إلى نسبة (47.43%)، بينما كان معدل مشاركة الفئة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة هو (25.06%)، وهنا يتضح أن نسبة مشاركة الشباب المرشح هي أقل بالمقارنة مع الفئة السابقة.

لنقف على الفرق مع باقي الفئات الأخرى، قمنا بجمع معدل نسبة ترشح الشباب في الفئة العمرية أقل من 35 سنة مع معدل الفئة العمرية من 35 إلى أقل من 45 سنة، فحصلنا على نسبة مشاركة الفئتين التي وصلت إلى (72,49%)، ما يعني أن الفئة العمرية أقل من 45 سنة شكلت حوالي ثلاثة أرباع المرشحين في الانتخابات، بالمقابل قمنا باحتساب معدل ترشيحات الفئة العمرية من 45 إلى أقل من 55 سنة التي بلغت (20.13%)، وإضافتها إلى نسبة (7.38%) التي مثّلت معدل ترشيحات الفئة العمرية أكثر من 55 سنة، فحصلنا على نسبة (27.51%) الذي يعني معدل ترشيحات الفئة العمرية ل 45 سنة فما فوق، أي تقريباً ربع المرشحين في الانتخابات المحلية.

إن الفارق الكبير لنسبة الفئتين العمريتين الأولى والثانية، يعكس رغبة المشاركة القوية لدى الشباب كمرشحين لخوض غمار الانتخابات الجماعية والسعي لتدبير الشأن المحلي إلى جانب النخب المحلية التقليدية، وهنا نطرح تساؤل حول مدى انعكاس هذه النسبة

الكبيرة والغير معهودة للشباب على النتائج النهائية للانتخابات التي أسفرت عن تشكيل المجلس الجماعي/المحلي لمدينة الطرفاية؟

2. نسبة نجاح الشباب في الانتخابات

يتشكل مجلس بلدية الطرفاية من 17 مقعداً خُصصت منها 4 مقاعد للنساء برسم المقاعد النسائية الملحقة بالدوائر الانتخابية التي يتركز فيها أكبر عدد من الناخبين، ومن خلال الجدول يتضح أن الدوائر 7، و9، و11، و12، هي التي أدرجت فيها مقاعد مخصصة للنساء، وهي الدوائر نفسها التي عرفت نسبة (50 %) من نسبة المشاركة النسائية في الانتخابات، وبالتالي ستسفر عن نسبة (50 %) من المقاعد الانتخابية المتبارى بشأنها في الدوائر الانتخابية الأربعة الكبرى تلقائياً، وعليه فقد تشكل المجلس الجماعي من 13 ذكراً و4 نسوة حجز لهم القانون الانتخابي هذه المقاعد عبر نظام الكوطة، وكان اختيار ترشحهم من طرف الأحزاب متأسس على المنطق القبلي الذي يهيمن كل الهيمنة على لحظة الانتخابات، بحيث أن 2 مقاعد نسائية من أصل 4 ينتمين للقبيلة نفسها التي فازت على أكبر عدد من المقاعد وتجدد حصولها على رئاسة المجلس الجماعي/المحلي للطرفاية بعد تحالفها مع أقليات قبلية أخرى كان قد جمعها اللون الحزبي خلال مرحلة الانتخابات، مع التأكيد على أن الانتماء الحزبي لا يشكل أي ضمانة لتشكيل المجالس الجماعية بمعزل عن المنطق القبلي وسطوة المال، إذ أنهما يعدان من أهم العوامل المحددة والحاسمة في تقسيم وتوزيع المناصب على المستشارين الجماعيين في المكاتب المسيرة للمجالس المحلية في المجتمعات القبلية.

فيما يتعلق بنسبة فئة الشباب الأقل من 35 سنة الذين تمكنوا من الفوز في الانتخابات، فإن نسبتهم ضئيلة بالمقارنة مع نسبة الترشيحات التي بلغت نسبة (47.43%)، إذ أن الاستحقاقات أسفرت عن نجاح شاب ضمن هذه الشريحة في الدائرة الانتخابية رقم 4 وأخر عن الدائرة الانتخابية رقم 13، ويجب التنبيه إلى أن المنتخبيْن المذكورين لا يتجاوز عمرهما 30 سنة، ولهما مستوى تعليمي لا يتجاوز المستوى الابتدائي، أما بالنسبة للنساء الشابات، فقد سفرت الدائرتين الانتخابيتين رقم 7 و11 عن نجاح امرأتين لا يتجاوز سنهما 35 سنة برسم المقعد النسائي الملحق، ويتراوح مستواهما الدراسي ما بين الابتدائي والثانوي.

يتضح كذلك أن الفئة الشبابية الثانية المحصورة بين سنوات من 35 إلى أقل من 45 سنة كانت متوائمة إلى حدٍ ما مع نسبة الترشيحات التي مثلت (25.06%)، حيث تمخض عن النتائج نجاح 4 مرشحين ضمن هذه الفئة، كما تجدر الإشارة إلى إن المنتخبيْن الناجحين عن الدائرتين 6 و8 لا يتجاوز عمرهما 40 سنة، في حين أن المرشح الناجح عن الدائرة 10 والمرأة التي نجحت عن المقعد النسائي الملحق بالدائرة 12 لا تتجاوز أعمارهم 45 سنة، أي أنهم لا يخرجون عن الفئة العمرية الثانية.

توحي الأرقام والنسب إلى أن الفئة العمرية المحصورة بين سنوات 45 إلى أقل من 55 حصلت على أغلب المقاعد السبعة عشر، حيث أنتجت هذه الفئة العمرية 6 منتخبين

بينهم امرأة برسم المقعد النسائي الملحق بالدائرة الانتخابية رقم 9، في حين أن الفئة العمرية لأكثر من 55 سنة أسفرت عن 3 مقاعد برسم الدوائر الانتخابية 1 و2 و3 على التوالي.

بناءً عليه نستنتج أن فئة الشباب الذي أقبل بكثافة على المشاركة في الانتخابات الجماعية بمدينة الطرفاية لم يحصل على نتائج تتناسب وحجم المشاركة، ومن ثم يمكن القول بأن النخبة المحلية التقليدية لم تنفتح بالشكل المقنع على نخب جديدة من شأنها أن تشكل إضافة إيجابية على النخبة التقليدية.

إن فشل الفئة الشبابية في الفوز بالانتخابات يوضح بجلاء أن النخبة المحلية التقليدية حافظت على مواقعها وهيمنتها في المجلس المحلي للطرفاية، وحافظت على قاعدتها الانتخابية في الدوائر التي دأبت على الترشح فيها، وبالتالي يصعب اختراقها من طرف الفئة الشبابية التي تفتقر إلى الخبرة الانتخابية والدعم المالي الذي توفره القبلية.

3. واقع مشاركة الشباب في الانتخابات الجماعية بمدينة الطرفاية

المواطنة تتيح حق الانتخاب وحق تولي المناصب العامة، وعلى هذا الأساس قدم مجموعة من الشباب ترشيحاتهم لممارسة حقهم الدستوري كونه يشكل طريق للارتقاء إلى مصاف النخبة المحلية التي تسهر على تدبير الشؤون المحلية، لكن مشاركة الشباب وفي ظل غياب دور الأحزاب في التأطير ترجع إلى أسباب ومعيقات متداخلة فيما بينها.

أ. ضعف الخبرة السياسية والتأطير الحزبي

أظهرت المقابلات أن السبب الدافع لجميع هؤلاء الشباب في الترشح للانتخابات المحلية بمدينة الطرفاية هو أن التنمية المحلية تتسم بالبطء وعشوائية التسيير الذي يوصف بأنه غير معقلن للنخبة التقليدية المحلية، فكان البحث عن الأفضل هو الهدف وراء ترشحهم، إضافة إلى الرغبة في التغيير الذي لم يطل النخب المحلية في المدينة منذ عقود، فطرحوا أنفسهم كبديل للنخبة المحلية التقليدية المهيمنة على المشهد التمثيلي في المدينة.

لمعرفة أسباب إخفاق فئة الشباب في ولوج المجلس المحلي، اتضح أن سبب اختيار الشباب للأحزاب التي حملوا ألوانها اختلف من شخص لآخر، حيث صرح البعض بأن الحزب الذي ينتمي إليه هو من عرض عليه الترشح للانتخابات الجماعية على اعتبار أنه من مناضلي الحزب، فيما اعتبر آخرون أن الحزب مجرد وسيلة للدخول إلى الانتخابات، واعتبروا أن الأحزاب تعمل فقط على محاولة تغطية جميع الدوائر وملئ الفراغ الانتخابي بها، وقد برر هؤلاء دخولهم الانتخابات تحت شعار الحزب بأنه السبيل الأسهل على أساس أن الترشيح بصفة مستقلة يتطلب الحصول على 10 توقيعات مصادق عليها لناخبين من ناخبي الجماعة المعنية عن كل مقعد، وبما أن عدد المقاعد بجماعة الطرفاية هي سبعة عشر (17)، فإن مجموعة التوقيعات التي ينبغي الحصول عليها هي (170) توقيع بالنسبة للراغب في الترشح بدون انتماء سياسي، وهذه المسطرة تكاد تكون مستحيلة (المادة 134 من القانون التنظيمي رقم 59.11، 23 يوليو

2015)، بينما عبر البعض عن اختيارهم للحزب الذي حملوا شعاره عن قناعتهم بتوجهات الحزب ومدى شعبيته على المستوى الوطني.

ب. معيقات نجاح فئة الشباب

المقابلات التي أجريت في إطار الدراسة كشفت أن الشباب موضوع الدراسة باختلاف ألوانهم الحزبية قد أجمعو على أن الدور الفعال والحاسم للعملية الانتخابية كان بفضل الأموال التي وزعها المرشحين ومن معهم على الناخبين قبيل انتهاء الحملة الانتخابية بأيام قليلة، لكن هناك من أجاب بالنفي، واعتبر أن إرادة الناخبين هي التي حددت نجاحهم بناءً على الشعبية التي يتوفرون عليها، ونفوا بشكل مطلق أن تكون الأموال هي العامل الحاسم في نجاحهم، وهنا تجدر الإشارة إلى أن هذه إجابة شباب تمكنوا من النجاح في دوائرهم الانتخابية بفارق كبير مع منافسيهم الذين يصنفون ضمن فئة النخب التقليدية التي عمرت طويلاً في التمثيلية المحلية للمجلس الجماعي للطرفاية، وهذا الرأي لا يتوافق مع تصريح رئيس الحكومة المغربية والأمين العام لحزب العدالة والتنمية سابقاً عبد الإله بنكيران الذي حذر واستنكر قبل إجراء الانتخابات الجماعية والجهوية ل 4 شتنبر 2015 من استغلال بعض الأحزاب السياسية لأموال تجارة المخدرات وتوظيفها لشراء الأصوات (جريدة الأيام 24، 2015).

ارتباطاً بالمعيقات التي تواجه الشباب خلال مشاركتهم السياسية في الانتخابات المحلية، قمنا بطرح سؤال له علاقة جد وثيقة بالمنطق القبلي الذي يسود المنطقة حالة الدراسة في محاولة لمعرفة دور البنية القبلية أو التحالفات القبلية في ولوج المجلس الجماعي، فكانت الإجابة أن القبيلة كانت عاملاً مضاداً لأغلب الشباب الذين ترشحوا في حزب لم تتبناه القبيلة، بينما كانت عاملاً مساعداً في نجاح أقلية حازت على الدعم المالي والمعنوي للقبيلة، حيث أقروا بالدور الحيوي والفعال لهذه الأخيرة في حصولهم على عضوية المجلس الجماعي، ومن ثم يكمن القول بأن القبلية تعد من المظاهر التي تشوه الحياة السياسية وتعيق رغبة وفرصالشباب في المشاركة السياسية للانخراط في تدبير شؤون المجتمعات المحلية التي ينتمون إليها.

تأسيساً عليه نستنتج أنه ليس كل من له انتماء قبلي سيحصل على مساندة قبيلته، إذ لا بد إضافة إلى ذلك أن يكون من أبناء أحد الأعيان الكبار في القبيلة، أو أن يكون من أقرب أقربائه ليحظى بدعم القبيلة والحصول على أصوات أفرادها المسجلين في الدائرة الانتخابية التي ترشح فيها، ولا يشترط فيه أي شرط آخر، فرابطة الدم أقوى من أي اعتبار آخر(مصطفى عبدي، 2015).

إن انفتاح النخب القبلية خلال دورة النخبة لا يكون متاحاً لعناصر لهم مهارات وكفاءات تعزز النخبة القائمة كما سبق ورأينا في الإطار النظري لمفهوم النخبة، وإنما يتم اختيار عناصر لهم السمات والمميزات نفسها التي تحملها النخبة التقليدية، فيكون ولوج العناصر الجديدة التي تُطَّعِمُ النخبة بها نفسها محكوماً بمنطق القبيلة التي يحيل تعريفها على **"اعتقاد المجموعات القبلية في انتمائها إلى جد أعلى مشترك، انتماء يميزها عن**

مجموعات أخرى مماثلة ويفصلها عنها، بحيث تكون العلاقات بين الطرفين علاقات تعارض وتنافس وصراع يحكمها "صراع القبيلة" في معناه الصدامي، وهو ما يمكن أن نطلق عليه "قانون الصراع القبلي" وفحواه: "أنا وابن عمي على الغريب وأنا وأخي على ابن عمي"" (محمد عابد الجابري، 1990، ص79)، إذن فقانون الصراع القبلي محدد رئيس في تشكيل النخب المحلية خلال دورتها، ويمتد ليصل حد التأثير في التوجه الحزبي في مدينة الطرفاية، إذ يتم الترحال الجماعي لأفراد قبيلة معينة نحو لون حزبي واحد، هذا الترحال تغلب عليه النزعة القبلية (tribalisation) ويكون محكوماً بقواعدها التي تعبر عن **"سلوك الفاعلين المرتبط بتغليب الولاء للمجموعة القبلية وللهوية القبلية"**(محمد نجيب بوطالب، يونيو 2002، ص62)، لذلك فإن الانتماء القبلي هو المعيار الأساس في اختيار النخب السياسية التي ستدبر الشأن المحلي في المجتمعات القبلية من ناحية، كما يعتبر أكثر محددات التأثير في السلوك الانتخابي لأفراد القبيلة من ناحية أخرى (بكار المرتجي، 2019، ص73) بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم الاجتماعية والفكرية، سواء كانوا فقراء أو متوسطي الدخل عموماً، أو كانوا من الأغنياء الذين لا يترددون في تقديم كل أنواع الدعم المادي والمعنوي لتحوز القبيلة على أكثر عدد من الأصوات، بحيث أن أغلب المرشحين ينبثقون إما من بين أبناء أو أقارب الفئة الميسورة في القبيلة، أو يتم اختيارهم بمباركة هذه الأخيرة ودعم منها لخدمة مصالحها الاقتصادية وتوسيع شبكة علاقاتها بالدرجة الأولى.

لقد حدث وأن شهدت الانتخابات الأخيرة بالمدينة حالة الدراسة تصارع حزبين معينين على المستوى الظاهر، أما في الجوهر فهو صراع قبلي حول الحكم عبر آلية الانتخاب، فأسفرت النتائج عن حصول قبيلة بعينها على أكبر عدد من المقاعد على مستوى كامل عمالة إقليم الطرفاية، وهو ما مكن أفرادها من تسيير أغلب الجماعات الأخرى، وبالتالي حصولهم على أغلبية مكنتهم من تشكيل مكتب المجلس الإقليمي للطرفاية الذي يتشكل من أعضاء الجماعات التابعة لنفوذ الإقليم، والذي انعدمت في تشكيلة مكتبه بشكل مطلق وقطعي فئتي الشباب والنساء، فكان هذا الغياب سمة مشتركة بين المجالس، إذ لم تحصل الفئة الشابة أقل من 40 سنة في تشكيل مكتب جماعة الطرفاية سوى على كاتبة المجلس ونائبها، أما النيابات الأربع للرؤساء فقد احتلتها نخبة قبلية تقليدية بامتياز، فكان من الطبيعي أن تسفر تشكيلة مجلس جماعة الطرفاية والمجلس الإقليمي للطرفاية عن هيمنة الفئة العمرية التي تتجاوز 45 سنة.

إن هذا الوضع تبرره أسبقية العناصر التقليدية المعمِّرة، فهم من اختاروا النخبة الجديدة وضَمِنَ حصولها على مراكز متقدمة في المكتب، وبالتالي هم من يتحكمون في تموقعها بناءً على منطق توازن المصالح في إطار التحالفات القبلية، لذا نجد أن بعض علماء الاجتماع الغربيين يطلقون مفهوم القبيلة على المجموعات المتقابلة التي تمثل دوائر شبه مغلقة ولها مصالح غير متوافقة، بحيث إن هذا الاستخدام يحوِّل قرابة القبيلة التقليدية من قرابة الدم إلى قرابة مصلحية(محمد نجيب بوطالب، يونيو 2002، ص63)، وهذا

مـا يفسـر تحويـل رؤسـاء المجـالس المحليـة مـن فضـاء عمـومي للمشـاركة السياسـية والديمقراطيـة التشـاركية لتحقيـق التنميـة المحليـة، إلـى امتـداد للقبيلـة عبـر ربـط جميـع المسـتخدمين والمـوظفين بهـا بمصـالح شخصـية، لتكـون اسـتمرارية الـرئيس فـي منصـبه ضـمانة للحفـاظ علـى مصـالح أفـراد قبيلتـه الـذين يوالونـه ويـدافعون عنـه بكافـة الطـرق والوسـائل المشـروعة وغيـر المشـروعة (كـرايس الجيلالـي، رقـاد الجيلالـي، 2019، ص159)، حتـى وإن كـان تـدبيره للشـؤون المحليـة ضـعيفاً وهـزيلاً ولا يخـدم المصـلحة العامة المحلية، ولا يساهم في تنمية المجتمع المحلي.

الخلاصات والاستنتاجات

خلصـنا خـلال هـذه الدراسـة إلـى أن النخـب التقليديـة فـي المجتمعـات القبليـة تهـيمن وتسـيطر علـى مـن سـيكون لـه الحـق فـي تـدبير الشـأن المحلـي عبـر الفـوز فـي الانتخابـات المحليـة، ومـن ثـم فـإن هـذه الوضـعية تحـول دون تجـدد النخبـة المحليـة وتسـاهم فـي بطـئ دورتهـا، كمـا تبـين أيضـاً أن عمليـة تجـدد النخـب وسـيطرة النخبـة التقليديـة المخزنيـة راجـع إلـى مجموعـة مـن الأسـباب التـي أنتجـت وضـعية مختلـة ومعتلـة أدت إلـى تزايـد قـوة وهيمنـة القبيلة/العشـيرة، فـي مقابـل تراجـع دور الأحـزاب السياسـية فـي تـأطير الشـباب وتكـوينهم لقيـادة تـدبير الشـؤون العامـة للمجتمعـات المحليـة التـي ينتمـون إليهـا، لتصـبح القبيلة/العشـيرة هـي مـن تحتـوي الأحـزاب، ولا تتـوانى هـذه الأخيـرة عـن التهافـت لإغـراء واسـتقطاب القبائـل ذات الكثافـة العدديـة لحصـد أكبـر عـدد مـن الأصـوات فـي منـاطق هيمنتهـا، وبالتـالي فـإن هـذا الاسـتنتاج يقـود إلـى تأكيـد فكـرة (Downs A.) الـذي خلصـفيها إلـى أن الأحـزاب تشـبه المقـاولات الاقتصـادية التـي تعتبـر الـربح هـو الغايـة الأسـمى، فـالأحزاب لكـي تحقـق مراميهـا فإنهـا تـنهج أيـة سياسـة تـرى فيهـا وسـيلة لكسـب أكبـر عـدد مـن الأصـوات، وللأسـباب نفسـها، تقـوم المقـاولات التجاريـة بإنتـاج أي سـلعة تـرى بأنهـا سـتحقق لهـا أكبـر قدر من الأرباح المالية(بوتومور، 1988، ص117).

ختامـاً، نخلـص إلـى أن انغـلاق بنيـة القبيلـة علـى نفسـها أضـعف مـن وثيـرة دورة النخبـة، كمـا أن ضـعف تكـوين النخـب المحليـة والجهويـة الشـابة والـتحكم فـي تموقعهـا مـن طـرف الأعيـان يثبـت أن فئـة الشـباب لـه قابليـة كبيـرة علـى تبنـي عقليـة النخبـة التقليديـة المعمـرة، ومـن ثـم فـإن هـذه الأخيـرة لا تزكـي إلا شـباب مقـربين مـن أعيـان وشـيوخ القبائـل، ومتشـبعين بفكـرة المنطـق القبلـي ولهـم التصـورات والانطباعـات نفسـها التـي تنهجهـا النخـب الكلاسـيكية فـي تحديـد المستشـارين المحليـين، وكنتيجـة لهـذا الوضـع تبقـى الديمقراطيـة والتشـاركية فـي تصـورات النخبـة التقليديـة التـي انبثقـت عـن البنيـات القبليـة مسـألة هامشـية علـى اعتبـار أن تحقيـق المصـالح الاقتصـادية والمنـافع الماديـة لأفرادهـا، وإحـراز المكاسـب السياسـية لصـالح الأحـزاب التـي انضـوت تحـت لـواء القبيلة/العشـيرة خـلال العمليـات الانتخابيـة، هـي المتحكمـة فـي مـن سـيخوض غمـار المشـاركة السياسـية كمرشـحين لتـدبير الشـأن المحلـي التابعـة لنفـوذ المجتمعـات القبليـة، ولا يمكـن أن يتغيـر هـذا المنطـق إلا

بإحداث رجة عميقة في عملية التنشئة الاجتماعية والسياسية السائدة في هذه المجتمعات القبيلية.

قائمة المراجع

1.ابراهيم ابراش(1998)، علم الاجتماع السياسي: مقاربة ابستمولوجية ودراسة تطبيقية على العالم العربي، ط 1، دار الشروق، فلسطين.

2.بكار المرتجي(2019)، مظاهر البداوة في المجال الحضري بمدن جنوب المغرب: دراسة لحالة مدينة طانطان(2019)، مقال ضمن مؤلف جماعي بعنوان: ديناميات التحول الاجتماعي بالأقاليم الجنوبية للمغرب 2019، ط 1، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا.

3.بورون، بوركو(1986)، المعجم النقدي لعلم الاجتماع ط 1، ترجمة: سليم حداد، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

4.توم بوتومور(1988)، النخبة والمجتمع، ط 2، ترجمة: جورج جحا، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.

5.جريدة الأيام 24(2015)، بنكيران يحذر الفرقاء السياسيين من شراء أصوات الناخبين بأموال المخدرات، تاريخ الاسترداد 22 01, 2020، على الرابط التالي: https://www.alayam24.com/articles-9062.html

6.جمال الدين إبن منظور(2003)، لسان العرب، ج 14، دار صادر، بيروت، لبنان.

7.جون سكوت(2013)، علم الاجتماع المفاهيم الأساسية، ط 2، ترجمة: محمد عثمان، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان.

8.عبد اللطيف بو علام(2102/2011)، الإطارات الجزائرية بين المشاركة والعزوف عن الفضاء الجمعوي والحزبي في الجزائر مؤسسة موبيليس نموذجاً، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاجتماعية بجامعة وهران، الجزائر.

9.عزيزة حاجي(2002/2001)، النخبة السياسية بالمغرب محاولة للتحديد. أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق أكدال،بجامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.

10.علي أسعد وطفه(ماي 2015)، في مفهوم النخبة مقاربات بنائية، ط 1، مركز نقد وتنوير للدراسات الإنسانية، الكويت.

11.القانون التنظيمي رقم 59.11 المتعلق بانتخاب أعضاء مجالس الجماعات الترابية كما وقع تتميمه وتعديله بموجب القانون التنظيمي رقم 34.15.

12.كرايس الجيلالي، رقاد الجيلالي(2019)، الانتخابات الملحلية في الجزائر وعائق البنية الثقافية لدى الناخب، مقال ضمن مؤلف جماعي بعنوان الانتخابات المحلية ودورها في ترسيخ الديمقراطية في الدول المغاربية، المركز العربي الديمقراطي، برلين، ألمانيا.

13.محمد عابد الجابري(1990)، نقد العقل العربي 3، العقل السياسي العربي محدداته وتجلياته، مركز دراسات الوحدة العربي، بيروت، لبنان.

14.محمد علي حمود وعلي السعدي(2013)، تطبيقات نظرية النخبة ونظرية الدومينو في بلدان دول الربيع العربي، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية، المجلد 1، العدد 17، جامعة الكوفة، العراق.
15.محمد نجيب بوطالب(يونيو 2002)، سوسيولوجيا القبيلة في المغرب العربي، ط 1، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم 41، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.
16.مروان عبد الحميد ابراهيم(2000)، أسس البحث العلمي لإعداد الرسائل والبحوث الجامعية، ط 1. مؤسسة الوراق، عمان، الأردن.
17.مصطفى عبدي(2015)، بنية مجالس الجماعات بين التقليد والتحديث -المجلس الجماعي لمدينة الطرفاية نموذجاً، تاريخ الاسترداد 20 01, 2020، على الرابط التالي:
http://dakhlanews.com/news870.html
18.معجم المعاني (بدون تاريخ). تاريخ الاسترداد 20 01, 2020، على الرابط التالي:
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D9%86%D8%AE%D8%A8%D8%A
19.وزارة الداخلية(2015)، نتائج الانتخابات الجماعية حسب محاضر اللجن اقتراع 4 سبتمبر 2015، تاريخ الاسترداد 19 01, 2020، على الرابط التالي:
http://www.elections.ma/elections/communales/resultats.aspx
20.PARETO Velfredo(1917), Traité de sociologie générale, Chapitres I, II et III, Un document produit en version numérique par Mme Marcelle Bergeron, Sur le lien suivant:http://www.adelinotorres.info/sociologia/pareto_traite_de_sociologie_generale.pdf
21.Rocher Guy(1968), Multiplication des élites et changement social au Canada français, Multiplication des élites et changement social au Canada français", publié dans la Revue de l'Institut de sociologie, no 1, PP, 79-94, Bruxelles : Université libre de Bruxelles, Un document produit en version numérique par Jean-Marie Tremblay, PP, 5, 6, Sur le lien suivant:https://pdfs.semanticscholar.org/5460/9a76182f92660be54a098fef6811cb11053f.pdf.